

موجز السياسات التجارية

منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري

اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك ودور منظمة الأغذية والزراعة

- يُعدُّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك الذي اعتمده الدول الأعضاء في المنظمة في يونيو/حزيران 2022 الاتفاق الأوّل لهذه المنظمة الذي يركّز على البيئة والاتفاق المتعدد الأطراف الأوّل والملزم قانونًا بشأن استدامة المحيطات.
- وإن إدارة مصايد الأسماك ضروريّة لضمان الامتثال الفعلي للقواعد المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، وخاصةً حظر الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك المرتبطة بالأرصدة السمكية المستغلة بشكل مفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- وتعتبر القدرة الوطنية على جمع البيانات والمعلومات وإدارتها ومعالجتها بغية تقييم حالة مصايد الأسماك والأرصدة السمكية وإعداد التقارير بشأنها، من المسائل الحاسمة لاستدامة القطاع والامتثال لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك.
- ويُعدُّ دمج الصكوك الدولية القائمة أمرًا جوهريًا للتصدي بفعالية لمشاكل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، نظرًا إلى ما يكتنف سلاسل القيمة العالمية من تعقيد.
- ومن أجل إدارة الأرصدة وتحقيق استدامتها في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، من الضروري التنسيق بين البلدان من خلال شتى الترتيبات على غرار الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

تأليف: Audun Lem و Marcio Castro de Souza و Mariana Toussaint و Anand Bhakti و Aurora Mateos

اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والركائز الثلاث المتعلقة بها

والمناطق على أفضل المنافع الممكنة من الاستخدام للموارد المائية الحية التي يمكنهم الوصول إليها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان مراقبة الأرصدة السمكية، فهي تسمح بتقييم حالة الموارد المائية الحية في العالم، وهو ما يمكن أن يشير إلى إخفاق حوكمة مصايد الأسماك. وإن هذه المعلومات تساعد البلدان عمومًا على صياغة السياسات واتخاذ القرارات في ما يخص استدامة الموارد البحرية في الأجل الطويل، سواء على الصعيد الوطني، عبر التعاون مع البلدان المجاورة، أو من خلال عمليات التعاون الإقليمية.

وقد دأبت منظمة الأغذية والزراعة بشكل دوري على استعراض حالة الموارد السمكية البحرية في العالم ومراقبتها منذ نشرها لأول مرة للتقييم العالمي لأرصدة الموارد السمكية البحرية في عام 1971، ونشر النتائج التي يتم التوصل إليها كل سنتين في المطبوع المعنون حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم

الأرصدة السمكية المستغلة بشكل مفرط

وفقًا للمطبوع المعنون حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022، تراجعت نسبة مجموعات الأسماك الموجودة ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجيًا إلى 64.6 في المائة في عام 2019، أي بانخفاض بنسبة 1.2 في المائة عن عام 2017. وكانت هذه النسبة تبلغ 90 في المائة في عام 1974 (منظمة الأغذية والزراعة، 2022).

وقد تغيّرت منهجيات التقييم وتوافر البيانات مع مرور السنوات، بالتزامن مع تغيّر مصايد الأسماك البحرية. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة، حرصًا منها على مواصلة إتاحة تحليل عالمي شامل

يُعدُّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، الذي اعتمد إبان المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في يونيو/حزيران 2022، الاتفاق الأوّل لهذه المنظمة الذي يركّز على البيئة والاتفاق المتعدد الأطراف الأوّل والملزم قانونًا بشأن استدامة المحيطات. وهو ينظّم الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك ويقرّ بأن أنواعًا معينة من الإعانات قد تؤثر سلبًا على استدامة الموارد البحرية الطبيعية.

ويتضمن الاتفاق ثلاثة محظورات أساسية تتعلق باستخدام الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، وهي: (1) الإعانات التي تحافظ عليها البلدان أو تمنحها للسفن أو الجهات المشغلة الضالعة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو في أنشطة الصيد ذات الصلة دعمًا للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (2) والإعانات التي تحافظ عليها البلدان أو تمنحها لصيد أرصدة سمكية مستغلة بشكل مفرط أو لأنشطة صيد ذات صلة؛ (3) والإعانات التي تحافظ عليها البلدان أو تمنحها للصيد أو لأنشطة صيد ذات صلة خارج ولاية بلد ساحلي وخارج صلاحيات أي من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

إدارة مصايد الأسماك ومراقبة الأرصدة السمكية

إن إدارة مصايد الأسماك ضروريّة لضمان الامتثال الفعلي للقواعد المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، وخاصةً حظر الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك المرتبطة بالأرصدة السمكية المستغلة بشكل مفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتعدُّ إدارة مصايد الأسماك مجموعة معقّدة ومستفيضة من المسؤوليات المصمّمة بهدف ضمان حصول المستخدمين المحليين والبلدان

إبلاغ ودون تنظيم، أن يكون أداة فعّالة للحد من هذه الممارسات الضارة وغير القانونية، شريطة أن تنفذ البلدان أيضًا صكوكًا إضافية من أجل مكافحة عدم مشروعية الأسماك على مختلف مستويات سلسلة القيمة. وتشمل هذه الصكوك اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسافنة، والخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وإن البلدان التي تنفذ هذا الحد الأدنى من الأدوات مجهزة جيدًا للتعامل مع المعلومات المتعلقة بالمنتجات على طول سلسلة الإمدادات.

الصيد في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وغير الخاضعة للتنظيم

إن المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية هي مناطق أعالي البحار التي تبعد عن السواحل بأكثر من 200 ميل بحري والتي لا تخضع لسلطة أي حكومة. وغالبًا ما تخضع لعدد من الصكوك والمؤسسات العالمية والإقليمية، ضمن حدود ولاية وأولويات كل منها.

والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك هي مجموعة من البلدان أو المنظمات التي هي أطراف في ترتيبات دولية لمصايد الأسماك وتتعاون في ما بينها من أجل صون الأرصدة السمكية وإدارتها. وحيثما يكون التعاون الدولي في مجال صون الأرصدة السمكية وإدارتها ضروريًا، يمكن أن تكتسي الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك أهمية حاسمة في دعم استدامة مصايد الأسماك على المدى الطويل.

ونظرًا إلى الدور الجوهري الذي تضطلع به الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في صون الأرصدة السمكية وإدارتها في العديد من المناطق البحرية، بما فيها المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، فإن الحظر الذي يفرضه اتفاق منظمة التجارة العالمية على الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك المرتبطة بالمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وغير الخاضعة للتنظيم يعزز أهمية هذه الأجهزة باعتبارها آلية عملية للتعاون بين البلدان لضمان استدامة مصايد الأسماك.

إجراءات التصدي للتحديات الرئيسية:

- ينبغي إنشاء نظام وطني محكم لإدارة مصايد الأسماك، يشمل التعاون مع البلدان المجاورة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الدولية الأخرى؛
- وينبغي اعتماد وتنفيذ حدّ أدنى من الصكوك التي تتناول مشروعية الأسماك لمعالجة المشاكل المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- وينبغي التعاون مع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المعنية في مناطق اهتمام البلدان والمشاركة فيها من أجل الحصول على توجيهات شاملة وتقييمات خاصة بالإدارة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، ودعم الإدارة والمراقبة والإشراف في تلك المناطق.

المراجع:

منظمة الأغذية والزراعة. 2022. حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022. نحو التحوّل الأزرق. روما، منظمة الأغذية والزراعة <https://www.fao.org/documents/card/ar?details=cc0461ar>

Agnew DJ, Pearce J, Pramod G, Peatman T, Watson R, et al. 2009. Estimating the Worldwide Extent of Illegal Fishing. PLoS ONE 4(2): e4570. doi:10.1371/journal.pone.0004570

Sumaila U. R., Zeller D., Hood L., Palomares M. L. D., Li Y. and Pauly D. 2020. Illicit trade in marine fish catch and its effects on ecosystems and people worldwide. Science Advance

وموضوعي، على تنقيح منهجية التقييم لكي تظهر التغيرات البارزة في الهيمنة النسبية لمختلف الموارد السمكية ولكي تقوم بإسنادها إلى قائمة محدّثة وأكثر استفاضة بالأرصدة السمكية. وستؤدي المنهجية الجديدة إلى تحديث قائمة الأرصدة السمكية وتوفير نهج شفاف ومتدرج مع نماذج محدّثة لإعداد التقارير. ومن المتوقع أيضًا أن تسفر التعديلات عن زيادة الشفافية من خلال تشجيع إرساء علاقة مباشرة بدرجة أكبر مع المجموعة الموسّعة من مؤسسات وخبراء التقييم والإدارة في البلدان.

وفي المرحلة الأولى، يجري تنقيح قائمة الأرصدة السمكية التي يتناولها التحليل في كل إقليم، وهو ما يُظهر على نحو أدق حالة مصايد الأسماك الراهنة في العالم أجمع. ويتم ذلك عبر حلقات عمل إقليمية وأنماط تشاور جديدة، على غرار الاستبيانات الخاصة بكل بلد بشأن مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-4-1 (نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيًا) ومن خلال التعاون مع الخبراء المحليين.

وتواصل منظمة الأغذية والزراعة، لما فيه مصلحة الأعضاء، تنفيذ عدد من برامج تنمية القدرات التي تعزز قدرة المؤسسات المعنية بمصايد الأسماك في الدول الأعضاء على جمع البيانات والمعلومات وإدارتها ومعالجتها بغية تقييم حالة مصايد الأسماك والأرصدة السمكية وإعداد التقارير بشأنها، وخاصة بالنظر إلى عملية التنقيح هذه.

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

يشير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى أنشطة الصيد التي تنتهك القوانين والواجبات والأنشطة التي تُنفذ بدون أي هيكل حوكمة. ويلحق الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أضرارًا بالصيد المستدام والرشيدي، وهو ما يقوّض جهود الصون والإدارة في مجال مصايد الأسماك. ويعتبر فقدان الموارد الطبيعية أوضح نتيجة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبالنظر إلى أن جميع أشكال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدث خارج إطار أي نظام قانوني لإدارة مصايد الأسماك، فقد أمسى رأس المال الطبيعي للأرصدة السمكية في خطر. ومن ثم، فإن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يهدد بإلحاق الضرر بالبيئة التي تدعم الأرصدة السمكية.

وبسبب إغفال مصايد الأسماك غير المنظمة، قامت معظم التقييمات بقياس المصيد المتأتي من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم فحسب، وهو ما أدى إلى إساءة تقدير حجم الخسائر الإجمالية، وأشار أحد التقديرات الأولية بشأن الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم في العالم إلى خسارة تتراوح بين 11 مليون طن و26 مليون طن من الأسماك سنويًا بين عامي 2000 و2003، تتراوح قيمتها بين 10 مليارات و23.5 مليارات دولار أمريكي (Agnew وآخرون، 2009). وقد عدّلت مؤخرًا تقنية التقييم المستخدمة للفترة 2005-2014، من أجل تقييم قيمة خسائر المصيد المتأتي من الصيد غير القانوني ودون إبلاغ والخسائر المحتملة للنشطة الاقتصادية القانونية المرتبطة بذلك، كالتجارة على سبيل المثال. وأظهرت النتائج أن قيمة المصيد المتأتي من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي حوّلت وجهتها من السوق القانوني تتراوح بين 9 مليارات و17 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى خسائر إضافية تتراوح قيمتها بين 34 و67 مليار دولار أمريكي جراء عواقب ثانوية على مستويات الاقتصاد والدخل والإيرادات الضريبية (Sumalia وآخرون، 2020).

ويمكن للجزء من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، الذي يتناول حظر الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الصيد غير القانوني دون

تنويه مطلوب: A. Mateos، و M. Bhakti، و M. Toussaint، و M. Castro de Souza، و A. Lem. 2024.

اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك ودور منظمة الأغذية والزراعة. موجز السياسات التجارية، الإصدار 53. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

<https://doi.org/10.4060/cc9063ar>

إن التراة الواردة في هذا المنتج الإعلاني تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

بعض الحقوق محفوظة. يتوافر هذا العمل بموجب ترخيص CC BY-NC-SA 3.0 IGO